الأنباء
الاحد 29 مارس 2015

دعوا إلى الالتفاف حول القيادة السياسية في ظل الظروف الإقليمية الصعبة

نواب: قرار حل مجلس الأمة بيد صاحب السمو الأمير لا ينازعه فيه أحد

أكد عدد من نواب مجلس الأمة على أن حل مجلس الأمة بيد صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد وحده متى ما رأى أن حل المجلس فيه مصلحة الكويت وشعبها، رافضين من يروج الشائعات بغرض إحداث الفوضى في البلاد.

وقالوا في تصريحات صحافية: إن من يخاف على البلد ينبغي عليه الالتفاف حول القيادة السياسية ويحرص على وحدة الصف في ظل الظروف الإقليمية الصعبة والملتهبة التي تحيط بالبلاد، مؤكدين أن المجلس الحالي قدم العديد من الإنجازات التشريعية والرقابية التي تمس المواطن مباشرة وتحافظ على أمواله العامة.

في البداية قال النائب محمد طنا ان المجلس الحالي هو مجلس انجازات وعمل، وتبنى قضايا معينة لحلها مثل القضية الإسكانية.

وأضاف طنا في تصريح خاص لـ«الأنباء» ان المجلس متعاون مع الحكومة في كثير من الملفات والقضايا التي تخدم الكويت وشعبها.

وعن الحديث حول حل مجلس الأمة قال طنا ان الحل قرار بيد أمينة وهو صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد، ونحن نحترم رغبة صاحب السمو الأمير أيا كانت ولكن لا نرى أي مبررات حاليا لحل المجلس.

محمد طنا

طنا لـ«الأنباء»: نحترم رغبة صاحب السمو ونمتثل لها أياً كانت

الهاجري: هنالك من لا يريدون الاستقرار لهذا الوطن

الظفيري: إنجازات المجلس الحالي لا تروق للبعض

ماضي الهاجري

وبين طنا أنه يجب عدم الالتفات للشائعات وإعطائها الكثير من الوقت بل يجب التركيز على الإنجاز والعمل بما يعود بالفائدة على البلد وتطوره.

وأكد النائب ماضي العايد الهاجري أن حل مجلس الأمة بيد صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد، وفقا للمادة 107من الدستور ولا ينازعه فيه أحد.

وأضاف أن المجلس الحالي قد قام بدوره المنوط به تشريعيا ورقابيا ويؤدي واجبه تجاه المواطن، وقد حرك العديد من الملفات والقضايا الراكدة التي من شأنها المحافظة على المال العام برا بقسمنا الذي أقسمناه، كما أقر العديد من الانجازات التشريعية من القوانين التي تمس المواطن من أجل تحسين الوضع المعيشي له وإقرار العدالة والمساواة بين المواطنين في السكن والصحة والتعليم وغيرها.

محمد الجبري

واستغرب الهاجري من أن هناك وللأسف من أبناء الكويت من لا يريدون الاستقرار لهذا الوطن ويروجون الإشاعات التي من شأنها إيجاد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، لماذا يريدون في هذا الوقت الصعب من ظروف إقليمية صعبة وحروب أن يثيروا القلاقل في الجبهة الداخلية، أليس من المفترض في هذا التوقيت الحرج أن نتكاتف خلف قيادتنا السياسية كي نواجه تلك التحديات؟

واختتم الهاجري تصريحه بالتأكيد على السمع والطاعة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الاحمد، حفظهما الله متمنيا من الجميع أن يضع مصلحة الوطن نصب عينيه، وأن ينحي مصالحه الشخصية جانبا، وأن يتكاتف الجميع من أجل المصلحة

عبدالله العدواني

الوطنية العليا، والابتعاد عن ترويج الإشاعات التي تهدم الوطن، حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.

من جانبه قال النائب محمد الجبري: إن إطلاق إشاعة حل المجلس يؤكد حالة الانهيار النفسي التي يعيشها مطلقو الإشاعة.

واستغرب النائب عبدالله العدواني بث الإشاعات بشأن حل المجلس، مشيرا الى ان هذا الأمر بيد صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وفق الدستور، ومن المعيب على مروجي مثل هذا الكلام تجاوز صلاحيات سموه.

وقال العدواني في تصريح صحافي إننا اعتدنا مثل هذه الإشاعات والتأويلات كما حصل إبان حكم المحكمة الدستورية وبثهم الإشاعات قبل إحكامها واستمروا في هذا النهج لنجاح المجلس الحالي وانجازاته التي لا تخفى على الجميع وكانت

فارس العتيبي

الجبري: إطلاق إشاعة حل المجلس يؤكد حالة الانهيار النفسي لمطلقي الإشاعة

العدواني: من المعيب على مروجي الإشاعات تجاوز صلاحيات الأمير

العتيبي: مجلس الأمة باقٍ بالرغم من كل محاولات البعض للسعي إلى حله

مثار تأييد واسع من أبناء الشعب الكويتي.

وأضاف العدواني ان مجلس الأمة والحكومة يسيران بخط واضح لتحقيق تطلعات وأمال المواطنين وترجمة الأولويات الى قوانين الأمر الذي لا يعجب البعض ممن يتصيد ويضع العصا في دولاب الانجازات ويحاول التقليل من المجلس الحالي.

وأشاد العدواني برئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك وسعيهما المتواصل لترجمة الأولويات ومشاريع القوانين الى قوانين نافذ مما جعل المجلس الحالي رغم انتصاف مدته أكثر المجالس انجازا وفق الأرقام.

وطالب العدواني إخوانه النواب عدم الالتفات الى هذه الإشاعات ومواصلة الانجازات التي يبدو أنها أزعجت البعض وأخرجته عن طوره ليبث الإشاعات ويحاول ثني المجلس عن انجازاته.

أما النائب منصور الظفيري فقد قال إن إطلاق إشاعة حل المجلس يؤكد حالة اليأس والانهيار المعنوي التي يعيشها مطلقو الإشاعة بعد تحقيق المجلس الإنجاز تلو الاخر، الأمر الذي لا يروق لهم.

بدوره قال النائب فارس العتيبي ردا على شائعات حل المجلس إن صاحب السمو الأمير وحده من بيده قرار حل المجلس ولا عزاء لمن يتصيدون ويخرجوا علينا بين الفينة والأخرى ليتنبأوا بحل البرلمان.

وتابع العتيبي في تصريحه ان مجلس الأمة باق بالرغم من كل محاولات البعض للسعي إلى حله، ومجلس الأمة باق برعاية أميرية ودعم شعبي.

وقال العتيبي سنواصل العمل ومسيرة الإنجاز ولن نكترث للأصوات التي تخرج للمناداة بحل المجلس ولن ينجح هؤلاء بخلق أزمة بين النواب والحكومة فنحن والحكومة تعاهدنا للعمل لمصلحة الوطن والمواطن، لن نلتفت لكل الأصوات التي من شأنها خلق الفتن وبث الشائعات، عاهدنا صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد، بالعمل ووعدنا الشعب بذلك، وعلى عهدنا باقون. حفظ الله الكويت بأميرها بقيادتها السياسية وشعبها.

الحمدان: ما أسباب التأخير في افتتاح مخفر «صباح الأحمد السكنية»؟

وجه النائب حمود الحمدان سؤالين الأول منهما قدمه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد. وقال في مقدمته: إن سكان مدينة صباح الأحمد يعانون العديد من الحوادث المؤسفة من سرقات وتسور وغيرها من الجرائم والمخالفات الأمنية، وذلك نتيجة لغياب الجانب الأمني في المدينة التي تخلو من النقاط الأمنية وغياب الدوريات عنها، ما جعلها مأوى لكثير من المخالفين ومتجاوزي القانون. وعملا على توفير الطمأنينة والسكينة للمواطنين وحمايتهم، ما قد يهدد أمنهم وراحتهم.

وطالب الحمدان بتزويده بالآتي:

حمود الحمدان

1 ـ ما أسباب تأخير وزارة الداخلية في افتتاح مخفر شرطة مدينة صباح الأحمد السكنية؟

2 ـ ما الجدول الزمني الذي تم الاتفاق عليه مع المقاول المتعهد بتنفيذ مبنى المخفر لمدينة صباح الأحمد؟ وبداية العمل في المخفر؟

3 ـ لا يخفى عليكم ضرورة التواجد الأمني في المنطقة وخصوصا أنها في طور الإنشاء، فلماذا لا تبدأ الوزارة العمل بمبنى مؤقت إلى حين الانتهاء من المبنى الأساسي لمخفر الشرطة؟

ووجه الحمدان سؤاله إلى وزير الصحة د.علي العبيدي قال في مقدمته: إن أهالي مدينة صباح الأحمد يعانون من نقص شديد في توافر الخدمات الصحية لعدم وجود مراكز للخدمات العامة كالمستوصفات الطبية والإسعافات للحالة الطارئة سواء للمواطنين أو العمال المتواجدين ما يجعلهم يتحملون عناء التنقل بين المناطق المجاورة للحصول على العلاج المناسب في حالة تعرضهم لأي طارئ صحي ما يشكل عبئا على أنفسهم وعلى صحتهم، وتخفيفا من معاناتهم أسوة بباقي مناطق البلاد. وطالب الحمدان بتزويده وإفادته بالآتي:

1ـ متى يتم افتتاح مستوصف مدينة صباح الأحمد؟ وما الأسباب التي تمنعكم من تحديد موعد الافتتاح إلى الآن؟

2ـ ما المدة المحددة بالعقد المبرم بين الوزارة والمقاول المسؤول عن تنفيذ مشروع مستوصف مدينة صباح الأحمد؟ ومتى تبدأ؟ ومتى تنتهي؟

عبدالصمد: 35 موظفاً كويتياً تم تعيينهم في هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص

عدنان عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد ان اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص عن السنتين الماليتين 2015/2014 و2016/2015 وتبين للجنة من خلال المناقشة ما يلي:

قدرت مصروفات الهيئة للسنة المالية 2016/2015 بـ 2,832,000 دينار وبانخفاض قدره 36٪ عن المصروفات المقدرة للسنة المالية 20015/2014 في حين ان الإيرادات المقدرة للهيئة قد زادت بنسبة 173٪ عما هو مقدر في السنة المالية السابقة لتبلغ 300,000 دينار.

واستعرضت الهيئة ميزانيتها للسنة المالية 2016/2015 حيث تبين للجنة الآتي:

1ـ تم الانتهاء من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة وإرساله الى مجلس الوزراء وبانتظار إقراره.

2ـ بلغ عدد الموظفين الفعليين للهيئة 35 موظفا كويتيا فيما بلغ عدد المستشارين المعينين على بند العقود 5 مستشارين، وتم إدراج اعتمادات مالية لعدد 36 وظيفة جديدة للكويتيين للسنة المالية الجديدة منها 6 وظائف شاغرة للكويتيين لم تشغلها الهيئة في السنة المالية السابقة، في حين بلغت عدد الوظائف الشاغرة على بند العقود 6 درجات لم يتم شغلها.

3ـ تم إدراج مبلغ 630,000 دينار لبند «الأبحاث والدراسات والاستشارات» وذلك للاستشارات المالية والقانونية والبيئية والفنية، علما بأنه في السنة المالية السابقة قد أدرج مبلغ 2,100,000 دينار.

واستعرضت الهيئة أمام اللجنة إجراءات طرح المشاريع، حيث كان أبرزها:

1ـ الإعلان عن المشروع في الجريدة الرسمية بالإضافة الى جريدتين محليتين والموقع الإلكتروني للهيئة.

2ـ إعداد دراسات الجدوى للمشاريع وتحميلها كمصاريف تأسيس على المستثمر الفائز.

3ـ العرض على ديوان المحاسبة قبل توقيع العقد مع المستثمر الفائز.

كما استمعت اللجنة الى القطاعات ذات الأولوية والمشروعات الحالية التي تتولى الهيئة دراستها تمهيدا لطرحها ومنها:

1ـ محطة الزور الشمالية (المرحلة الثانية).

2ـ مترو الكويت.

3ـ تطوير جزيرة فيلكا.

الشايع يسأل الصبيح عن كلفة المساعدات المقدمة من الوزارة شهرياً

فيصل الشايع

وجه النائب فيصل الشايع سؤالا الى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح، قال في مقدمته:

لقد نما الى علمي انه في الآونة الأخيرة حدث تلاعب وتزوير في بند المساعدات الاجتماعية، وذلك بعد ان تم صرفها لأشخاص متوفين وآخرين غير مستحقين لها وبطرق ملتوية تخالف الإجراءات القانونية المتبعة في ذلك الشأن.

وطالب إفادته بما يلي:

1ـ ما كلفة المساعدات الاجتماعية شهريا التي تقدمها الوزارة، وكم عدد المستفيدين من تلك المساعدات؟

2 ـ يرجى تزويدي بجدول يحدد تكلفة المساعدات المالية وعدد المستفيدين منذ 3 سنوات وحتى تاريخ هذا السؤال.

3ـ يرجى تزويدي بآلية صرف المساعدات المالية وهل يتم التأكد من تواجد المستفيد داخل البلاد أو خارجها قبل الصرف والتحويل الى حسابه؟

4ـ هل صرفت او يتم صرف تلك المساعدات لأشخاص مقيمين في بلدان خارج الكويت؟

5ـ هل يتم الصرف لأشخاص متوفين؟ وهل مازال يصرف لهم حتى تاريخه، وهل اتخذت الوزارة إجراءات لإعادة الأموال المصروفة لخزينة الدولة؟

6ـ هل يتم التأكد من الحساب المحول إليه مبالغ المساعدات الاجتماعية قبل التحويل ان كان الحساب بالفعل للمستفيد ام لشخص آخر؟ وما الإجراءات المتخذة بحق المخالفين؟

7ـ ما دور مكاتب الرعاية الأسرية الموزعة في مختلف محافظات البلاد؟ يرجى إفادتي بطبيعة أعمالها ومهامها والأعمال المنوطة بها.

8ـ هل اتخذت الوزارة إجراءات قانونية وغيرها بحق المخالفين والمزورين او الأشخاص الذين تسلموا مساعدات اجتماعية دون وجه حق؟ يرجى تحديد الأسباب في حالة كانت الإجابة بلا، وما توجهات الوزارة والإجراءات التي ستتخذها مستقبلا ضد هؤلاء؟

9ـ ما الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لمنع تكرار تلك المخالفات حفاظا على المال العام؟

10 ـ ما الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة بحق الموظفين المسؤولين عن تلك المخالفات لتقاعسهم عن متابعة تلك الحالات؟

11 ـ هل تم الكشف عن تواطؤ بعض الموظفين مع بعض المستفيدين من صرف المساعدات الاجتماعية بغير وجه حق؟ وما الإجراءات المتخذة بحقهم؟

جمعية مشرف التعاونية

دعوة لعقد الجمعية العمومية واجراء الانتخابات للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١

بناءا على كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المؤرخ ٢٠١٥/٣/٩ بشأن الموافقة على تحديد يوم الاحد الموافق ٢٠١٥/٤/١٢ للجمعيةالعمومية والانتخابات .

يتشرف مجلس إدارة جمعية مشرف التعاونية بدعوة السادة المساهمين البالغين من العمر (٢١ عاما فأكثر) حتى تاريخ ٢٠١٤/١٢/٣١ لحضور اجتماع الجمعية العموميه العادية والانتخابات والمقرر عقده يوم الاحد الموافق ٢٠١٥/٤/١٢ في تمام الساعة الثالثة والنصف عصرا وحسب الآتي :-

١-انعقاد الجمعيه العموميه ثم يتبعها مباشرة انتخابات الجمعية (رجال) في ثانوية صالح شهاب.

٢-انتخابات الجمعيه (نساء) في مدرسة عبدالله عبداللطيف العمر.

علما انه في حال عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل الاجتماع نصف ساعة ليصبح قانونيا بحضور ٢٥ عضوا .

ويتناول اجتماع الجمعية العمومية جدول الأعمال التالي :

١) مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١ والمصادقة عليها.

٢) مناقشة تقرير مراقب الحسابات والتصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنه المالية في ٢٠١٤/١٢/٣١

٣) الاطلاع على تقرير المراقب المالي والمراقب الاداري لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

٤) الاطلاع على الميزانية التقديرية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١ (مرفق بالتقرير السنوي للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/١٢/٣١).

٥) تعيين مراقب حسابات للعام المالي المنتهي في ٢٠١٥/١٢/٣١ وتحديد اتعابه .

٦) انتخاب ٩ اعضاء جدد بدلا من الذين انتهت عضويتهم علما بان الانتخابات سوف تبدا بعد الانتهاء من الجمعية العمومية مباشرة كالآتي : ثانويه صالح شهاب للرجال ومدرسة عبدالله عبداللطيف العمر للنساء .

ملاحظة :-

١. يجب على كل عضو إحضار البطاقة المدنية الأصلية ولن تعتمد صورة عنها أو إحضار شهادة لمن يهم الأمر من المعلومات المدنية .

٢. على السادة المساهمين وغير مستكملين لملفاتهم ضرورة مراجعة الإدارة خلال الدوام الرسمي لاستكمال الملفات

٣. على المساهمين الذين لم يصلهم كتيب الميزانية عن طريق البريد مراجعة الإدارة لاستلام نسخة من الكتيب .

وكل عام وانتم بخير،،،،

مجلس الادارة